نظام الجودة في التعليم المفتوح والتعلم عن بعد

إعداد

أ.د. عبد الوهاب عبد الله المعمري

كلية الحقوق، جامعة الإسراء

Almamary380@gmail.com

الملخص:

أسهم ظهور الأنظمة الحديثة في التعليم في ايجاد حلول للفئات المحرومة من الإلتحاق بالتعليم، وكون هذه الأنظمة حديثة فقد برزت اشكالية التنظيم القانوني لها ونظام الجودة، حيث نظمت القوانين التعليم النظامي الذي تقدمه الجامعات والكليات بالطرق التقليدية، ولم تحظى الأنظمة الحديثة للتعليم بالعناية اللازمة لها نظراً لكونها جديدة، ويهدف هذا البحث إلى تحديد النظام القانوني ونظام الجودة للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد مع المقارنة بالنظام القانوني للتعليم العالي والجامعات التي تقدم التعليم التقليدي، و لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج التحليلي المقارن من خلال وصف الموضوعات المتعلقة بالبحث والمقارنة بالأنظمة القانونية للتعليم التقليدي، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات أبرزها أن بعض الدول بادرت إلى الاستفادت من الأساليب الحديثة في التعلم، ولكنها تفتقد التشريعات، ووأصت الدراسة اصدار قوانين تنظم هذا النوع من التعليم وتؤكد على ضمان جودة التعليم فيه، وضمان جودة مخرجاته.

الكلمات المفتاحية: نظام الجودة – التعليم المفتوح – التعلم عن بعد.

المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تقدماً تربوياً هائلاً، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولقد كان محور الاهتمام يدور حول زيادة تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتركيز على مفهوم التعليم المستمر، والاستعانة بالتقنيات الحديثة في نشر التعليم، واكتشاف أساليب متعددة لنظم التعليم من بعد.

ويعمل نظام التعلم عن بعد لتحقيق أهداف تعليمية متعددة منها: توفير التعليم الجامعي للبالغين الذين فاتهم فرص التعليم بالجامعات التقليدية، وتوفير فرص التدريب المهني والفني وبرامج التدريب أثناء الخدمة، وبرامج محو الأمية، وتوفير التعليم الأساسي للمتسربين أو الذين لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم، وبرامج التنمية الاجتماعية وبصفة خاصة التنمية الريفية، وذلك عن طريق الإذاعة والتليفزيون وخاصة بعد استخدام الأقمار الصناعية في إذاعة برامجها ونشرها في نطاق واسع، اضافة إلى الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وأجهزة الحاسوب والألواح والهواتف الذكية.

وقد نظمت بعض الدول هذا النوع من التعليم في تشريعات ولوائح لوضع اطار قانوني لها وحرصاً على توفر معايير الاعتماد الأكاديمي لهذا النوع من البرامج، وجاء التنظيم القانوني لهذه البرامج بعد نشوئها في كثير من الأحيان، وكان لظهور جائحة كورونا أثر كبير في التحول للتعلم عن بعد وإن كان بصورة اضطرارية، إلا أن هذا أدى إلى التفكير الجاد لإعتماد هذا النوع من التعليم إما بشكل كامل أو على الأقل في بعض البرامج، أو بنسبة من البرنامج تتفاوت من جامعة لأخرى ومن بلد لآخر.

أهمية موضوع البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول موضوع النظام القانوني لنمط تعليمي غير تقليدي، هذا النظام اوجد حلول للراغبين في الالتحاق بالتعليم نظراً لظروف خاصة، وهذا ما أكدته الظروف التي صاحبت جائحة كورونا، وكذلك تلك الظروف الصعوبات التي تواجه المغتربين في بلد الغربة، وهذا النوع من التعليم يحتاج إلى تقنين يحدد أحكامه وشروطه، ناهيك عن ارتباطه برأس المال البشري، وفي هذه الورقة نقدم رؤية علمية نأمل أن تشكل أساساً للمساهمة في تطوير التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

أهداف البحث:

1. بيان الأنظمة التعليمة الحديثة ودور التقنية العملية في تطويرها.

2. التعرف على النظام القانوني للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

2. التعريف بنظام الجودة في التعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

منهج البحث:

المنهج المستخدم في البحث هو المنهج التحليلي المقارن من خلال وصف الموضوعات المتعلقة بالبحث وتحليلها ومقارنتها بالأنظمة القانونية ونظام الجودة للتعليم التقليدي وصولاً إلى رسم ملامح التشريعات المتعلقة بنظام التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، واستنباط النتائج العلمية في الموضوع محل البحث والتي يبنى عليها التوصيات والمقترحات المفيدة في هذا المجال.

أقسام البحث:

المبحث الأول: الأنظمة التعليمية الحديثة ودور التقنية العلمية فيها.

المبحث الثاني: النظام القانوني للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد في الجمهورية اليمنية.

المبحث الثالث: نظام الجودة في التعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات.

المبحث الأول

الأنظمة التعليمية الحديثة ودور التقنية العلمية فيها

ظهرت في العصر الحديثة أنظمة تعليمية حديثة، خرجت عن المألوف في التعليم التقليدي مستفيدة من تطور النظريات التربوية والوسائل التقنية، وقد فتحت آفاقاً كثيرة في هذا المجال، حيث أتاحت ثورة المعلوماتية فرصة جديدة لطلب العلم عن طريق الجامعات والمعاهد المفتوحة أو الافتراضية التي تقدم تعليماً غير تقليدي لمن لا يستطيع الانتظام في طلب العلم في قاعات المؤسسة الأكاديمية بسبب ظروفه الاجتماعية أو الوظيفية أو السياسية أو بسبب القيود التي تفرضها بعض المؤسسات الأكاديمية مثل التقيد بعمر معين أو جنسية معينة أو غير ذلك من القيود، وتتنوع هذه الانظمة، والأنظمة التي سوف نتعرض لها تختلف عن التعليم بالمراسلة الذي يُعرف بأنه أحد الملامح البارزة في الحياة الأوروبية والأمريكية والاتحاد السوفيتي –سابقاً– ويعدونه أحد مكونات منظومة التعليم عندهم لقيامه بنقل التربية والتعليم إلى أناس ما كانوا ليحظوا بشيء من ذلك باستخدام طرائق التعليم المباشر المعطى وجهاً لوجه (التقليدي). وذلك بوصف التعليم بالمراسلة أحد أشكال الدراسة الفردية؛ هذه الدراسة التي أخذت توظف العديد من الوسائط التعليمية "وفق المنحى التكاملي متعدد الوسائط" بما ساعد على توظيف نظام التعلم عن بعد التي أخذت تعتمد عليه الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية ومؤسسات التعلم عن بعد التي أضحى لها رابطات إقليمية وعالمية بهدف التعاون في هذا المجال، وذلك على النحو الآتي:

1 . نظام التعليم المفتوح:

وهو نظام تعليمي يمثل إمكانية تطوير الهيكل التعليمي بالكامل من القاعدة إلى القمة ويقدم صورة جديدة للتعليم متحررة من كل القيود المتعارف عليها في النظم التقليدية للجامعات وَفْق إجراءات تتسم بالمرونة في الإنتاج والتطبيق والقبول والتسجيل وفتح آفاق التعليم أمام المجتمع بكل قطاعاته (الفرجاني، 1993، صـ41،42) مستفيدة من تقنيات الاتصال عن بعد والتقنيات التربوية والتعليمية؛ بغية الاتجاه نحو التعليم التفريدي وتحقيق التعلم الذاتي، والجامعة المفتوحة ليست بديلاً عن الجامعات الأخرى ولا منافسة لها، بل مكملة لها في أداء الرسالة المشتركة بينهما.

وقد برزت الحاجة إلى هذا النمط من التعليم منذ أواخر الستينيات (سعد، 1981، ص608) كأحد البدائل الفعالة القادرة على إيجاد المزيد من فرص التعليم لقطاعات كبيرة لم تتوافر لها فرص التعليم من خلال مؤسسات التعليم التقليدية، وانتشر نظام التعليم المفتوح

في أنحاء العالم كنظام للتعليم عن بعد ورأت فيه الدول النامية وكذلك المؤسسات الدولية أسلوباً عصرياً للتعليم يحل الكثير من المشاكل التي نجمت عن تزايد الإقبال والحاجة إلى التعليم (اللقاني، 2001، ص77)، ويعنى نظام التعليم المفتوح بصفة عامة بنقل التعليم إلى الدارس في موقع إقامته أو عمله وبذلك له أن يزاوج – إن شاء– بين التعليم والعمل وَفْق قدراته وأوضاعه، وذلك عبر توظيف تقنيات تعليمية مطبوعة وغير مطبوعة، ومن هنا فإن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ليسا مترادفين، فالتعلم عن بعد أعم وأشمل من التعليم الجامعي المفتوح؛ هذا التعليم الذي يعد أحد التطبيقات العديدة للتعلم عن بعد، وإن توظيف التعلم عن بعد أدى إلى ظهور الجامعة المفتوحة وجامعة الهواء والجامعة بدون جدران University Without Walls (بدران، الدهشان، 2000، 75)، والجامعة الإلكترونية أو الجامعة الافتراضية.

1 .1 . مفهوم التعليم المفتوح:

لقد انتشر استخدام التعليم عن بعد بدرجة كبيرة في العقدين الأخيرين –من القرن العشرين– في مجالات التعليم والتدريب، وعلى كل المستويات في العديد من دول العالم، بوصفه ثورة في مجال التعليم (بدران، الدهشان، 2000، 125)، مما أدى إلى فتح الطريق أمام صيغ وأنماط تعليمية تمتلك من الخصائص والمميزات ما يعينها على مواجهة تطلعات المستقبل وخاصة في ظل المتغيرات المتسارعة وثورة المعلومات والاتصالات وديمقراطية التعليم وقصور النظام التعليمي المباشر المعتاد (التقليدي) الأمر الذي أدى إلى توظيف التعليم الجامعي المفتوح لتحقيق أهداف اجتماعية وتربوية وتعليمية ومستقبلية متعددة.

إن فكرة التعليم الجامعي المفتوح قد نبتت ونمت وأثمرت في مجتمعاتها وفق الفلسفة السائدة فيها، ففي المملكة المتحدة ظهرت مؤسسة مستقلة لتقديم التعليم العالي المفتوح وأطلق عليها "الجامعة المفتوحة"، وعلى العكس من ذلك في أميركا حيث تبنت الجامعات التقليدية التعليم العالي والمفتوح وأطلقت عليه اسم "الدراسات الجامعية الممتدة"، ثم تطورت إلى جامعات مفتوحة. وترجع فكرة الجامعة المفتوحة في بريطانيا إلى العام 1926م عندما اقترح "ستوبارات" إنشاء (wireless university)، وأعقبه كثيرون منهم جورج كاتلين عام 1946م وجورج ويديل عام 1961م الذي أوصى بالفكرة إلى "هارولد ويلسون" الذي كان يشغل في عام 1963م منصب رئيس حزب العمال البريطاني الذي قام ببلورة الفكرة، وطالب بتأسيس جامعة الهواء wireless university, university of Air التي سميت فيما بعد بالجامعة المفتوحة، ويعتقد " ناؤومي مكينتوش" وآخرون أن استخدام مصطلح الجامعة المفتوحة يعود الفضل فيه إلى

د.مايكيل يانج. ونجاح الجامعة المفتوحة البريطانية كنموذج تعليمي عن بعد شجع كثير من الدول على تبني التعليم الجامعي المفتوح (الفرا، ص22، 23).

وتوجد تعريفات متعددة للتعليم الجامعي المفتوح، ويمكن أن يتضح مفهوم التعليم الجامعي المفتوح من خلال ما يأتي:

– أن التعليم المستخدم في التعليم الجامعي المفتوح هو التعلم عن بعد، وأن التعلم عن بعد أعم واشمل من التعليم الجامعي المفتوح.

– التعليم الجامعي المفتوح ليس إلا أحد التطبيقات العديدة للتعلم عن بعد.

– يعتمد التعليم الجامعي المفتوح على توظيف الدراسة الذاتية والتعلم الذاتي والمواد التعليمية المطبوعة وغير المطبوعة المبنّية على ذلك.

– يقدم التعليم الجامعي المفتوح التعليم العالي للراغبين فيه ممن فاتتهم فرص هذا النوع من التعليم.

– يتصف التعليم الجامعي المفتوح بالمرونة واحترام شخصية المتعلم وإعطائه حرية الاختيار واتخاذ القرار.

إن ذلك يفيد أنّ التعليم الجامعي المفتوح يتسم بخصائص تجعله قادراً على تلبية حاجات اجتماعية، وظيفية، ومهنية للملتحقين به عبر الأنظمة المُنظِمة التي يتبعها والبرامج الدراسية التي يقدمها والمرونة في القبول والتسجيل والقدرة على تخطي الحدود الإقليمية والحواجز الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى كافة فئات المجتمع باستخدام تقنيات تعليمية تعلمية متنوعة توفر قاعدة أساسية للتعليم المستمر مدى الحياة. وساعد ذلك على زيادة التوسع في مؤسسات التعليم العالي عن بعد Distance Higher Education لدى جل دول العالم وتمثل ذلك في انتشار الجامعات المفتوحة وإنشاء جامعة الهواء (الأثير) المفتوحة في اليابان 1983م (http:// www.u-air.ac.jp) والجامعة بدون جدران، والتعليم الإلكتروني أو الافتراضي virtual teaching الذي أوجد الجامعة الافتراضية.

ويتم العمل على تقديم خدمات التعلم عن بعد من خلال جامعة عادة ما تسمى بالجامعة المفتوحة، تتواصل مع الطلبة عن طريق المراسلات والأقمار الصناعية والانترنت، وتفتح مكاتب لها في دول المتعلمين عن بعد، وقد فُتحت مثل هذه الجامعة في العديد من دول العالم، ومن ذلك جامعة فونيكس، التي تُعد من أكبر الجامعات في أميركا، وتُعد أفضل جامعة معروفة ومتخصصة في التعلم عن بعد، تأسست مبدئيا لتتيح فرصة إكمال التعليم للبالغين الذين تمنعهم ظروفهم من مواصلة الدراسة فرصة إكمال التعليم للبالغين

العاملين الذين تمنعهم ظروفهم من مواصلة الدراسة وطرق التعليم في هذه الجامعة عبارة عن خليط من التعلم عن بعد والتعلم النظامي والتعلم الالكتروني.

1 .2. الجامعة المفتوحة:

الجامعة المفتوحة نظام تعليمي يمثل إمكانية تطوير الهيكل التعليمي بالكامل من القاعدة إلى القمة ويقدم صورة جديدة للتعليم متحررة من كل القيود المتعارف عليها في النظم التقليدية للجامعات. فهي على سبيل المثال لا تتقيد بالتجانس في عمر الطلاب المتقدمين إليها، ولا تلتزم بالأساليب التقليدية المتعارف عليها في عمليات التدريس، ولا تلزم الدارس بزمن محدد لإنهاء دراسته، وتتحرر تماما من التقيد بالصفوف والقاعات الدراسية، ولا تقتصر على الوسائل التعليمية التقليدية المعروفة في الجامعات الأخرى.

ونظام الجامعة المفتوحة يضع قواعد أخرى بديلة عن النظم التقليدية تتسم بالمرونة، وتفتح أفاق التعليم الجامعي أمام المجتمع بكل قطاعاته فالجامعة المفتوحة تختلف عن نظام الانتساب ونظام التعلم بالمراسلة فهي إطار شامل لمختلف المفاهيم الواردة في نظم التعليم المفتوح (الفرجاني، 1993، ص41)، فالتعليم المفتوح والتعلم عن بعد ليسا مترادفين.

1 .3. مبررات الجامعة المفتوحة:

إن الاستخدام الواسع للتقنيات التربوية ساعد على إيصال الخدمات التربوية التعليمية إلى كافة المناطق وكافة الراغبين في التعليم والتدريب المستمرين، ومما ساعد على ذلك وجود الجامعة المفتوحة والجامعة الافتراضية وَفْق مبررات عديدة منها:

– يسهم التعليم المفتوح في إيجاد فرص التعليم الجامعي لفئات متعددة من المواطنين الذين يسكنون في مناطق نائية أو، ربات البيوت، أو كبار السن، أو من أقل منهم سناً (الناضجين) الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بمؤسسات التعليم المعتادة (التقليدية)، فتتيح للفرد الجمع بين العمل والعلم كذلك وتطوير برامج التعليم المستمر، وحل مشاكل الاستيعاب في الجامعات التقليدية.

– يسهم التعليم المفتوح في تحسين نوعية التعليم في الأقطار العربية ويكمل النظام التقليدي في الاستجابة لرغبات المتعلمين في الاستزادة من العلم والتقانة، خاصة وأن الحد الأدنى للبقاء و الحفاظ على الذات والمشاركة في صنع المستقبل الآن يتطلب أن يكون 50%، من

سكان الوطن العربي من غير الأميين، ونسبة الحاصلين على التعليم الثانوي منهم حوالي 50% ونسبة الحاصلين على التعليم العالي حوالي 30%، وهذا هو الحد الفاصل بين الأمل والكارثة (نوفل، 1997، ص 40 ، 43).

– يُعدّ التعليم الجامعي المفتوح وسيلة مهمة من وسائل التنمية في المجتمع من خلال تنمية الأفراد، وبناء أفراد قادرين على خلق فرص عمل بما يساعد الدول النامية على الاهتمام بالتنمية الاجتماعية في كافة مجالاتها.

– مرونة التعليم الجامعي المفتوح إدارياً وأكاديمياً فهو يستهدف كافة شرائح المجتمع بطريقة نظامية منظمة.

2. نظام التعلم عن بعد:

التعلم عن بعد هو نظام تقوم به مؤسسة تعليمية يعمل على إيصال المادة التعليمية للمتعلم في أي مكان وفي أي وقت عن طريق وسائل اتصال متعددة مثل الأقمار الصناعية أو أشرطة الفيديو أو الأشرطة الصوتية أو الحاسوب أو الانترنت أو تقنيات الوسائط المتعددة أو غير ذلك.

والتعلم عن بعد نظام يضم جميع أشكال التعليم والتعلم النظاميين (أي ضمن مؤسسات نظامية معترف بها) المنظمين (أي انه محكوم بأسس وأنظمة) حيث لا يجتمع المعلم والمتعلم في غرفة واحدة، أي انفصال المعلم عن المتعلم بصورة شبه دائمة مع استحداث تواصل ثنائي (حوار) بينهما عبر وسائط متعددة كالمطبوعات والوسائط التعليمية عن طريق تقانات الاتصالات الحديثة المسموعة والمرئية (الفرا، 2003، ص75).

2 .1 مفهوم التعلم عن بعد:

تعددت تعريفات التعلم عن بعد والمصطلحات التي تطلق عليه. فأشارت إحدى الدراسات أن عدد المصطلحات التي عرفها مجال التعلم عن بعد أو من بعد، والتي ترتبط به جزئياً أو كلياً تصل إلى ما يقرب من(18) مصطلحاً مثل التعليم بالمراسلة والتعليم بالخطاب، التعليم بالبريد، التعليم المنزلي، التعليم عبر الهواء، التعليم الخاص، التعليم الذاتي، التربية الممتدة، التعليم غير المباشر، التعليم والتعلم المفتوح، الدراسة عن بعد، دراسات خارج الحرم الجامعي التعليم بالراديو أو التلفزيون ... وغيرها (الفرا، 2003، ص22 ، 23).

على الرغم من أن تلك المصطلحات جميعها تشير إلى حدوث تعلم وتعليم بأساليب وطرائق تختلف عن اللقاءات المباشرة المعتادة (التقليدية). ..إلا أن تلك المصطلحات ليست مرادفة للتعلم عن بعد أو بديله عنه وإن كانت تلتقي معه في بعض الجوانب جزئياً أو شبه

كلي. فعلى سبيل المثال يعد مصطلح التعلم بالمراسلة وجهاً أو شكلاً واحداً من أشكال التعلم عن بعد وليس مرادفاً له.. وكذلك نجد مصطلح التعليم الجامعي المفتوح ليس مرادفاً له أيضاً، فالتعلم عن بعد أعم وأشمل من التعليم الجامعي المفتوح فهو ليس إلا أحد التطبيقات العديدة للتعلم عن بعد، فلا غرو إذن أن تتعدد تعريفات التعلم عن بعد فمثلاً يعرفه "بورج هولمبرج" بأنه تعلم يغطي أشكال التربية المختلفة للدراسة في جميع المستويات التي ليست تحت الإشراف المباشر والمستمر للمعلمين في غرفة المحاضرات ويستفيد من التخطيط والإرشاد والتنظيم المدرسي أي تنظيم المادة الدراسية على نحو يساعد المتعلم على التعلم (عامر، ص18).

ونجد أن التعريف العملي لمفهوم التعلم عن بعد أنه نظام تعليمي يتيح توظيف جميع أشكال التعليم والتعلم النظاميين (أي ضمن مؤسسات نظامية معترف بها) المنظمين (محكومة بأسس وأنظمة) عبر الدمج والربط الفاعلين بين الوسائط التعليمية التعلمية المباشرة وغير المباشرة لتقديم خدمات تعليمية للمتعلم في مكان إقامته أو عمله. فالانفصال بين المعلم والمتعلم يكون بشكل شبه دائم وذلك بغية تحقيق أهداف تربوية وتعليمية ومجتمعية عديدة.

أن تقوم الجامعة بفتح مراكز لها لتقديم خدمات التعلم عن بعد بالإضافة إلى احتفاظها بالشكل التقليدي للدراسة الجامعية في مقرها الرئيس وذلك مثل جامعة بوسطن المعروفة ببرنامجها النظامي الذي أكملته عام 2000م بافتتاح مكتب التعلم عن بعد لتقديم برامج أكاديمية معتمدة للتعليم العالي من خلال تقنية الانترنت وأقراص السيدي.

2 .2 مبررات استخدام التعلم عن بعد:

توجد مبررات عديدة تدعو لتبني نظام التعلم عن بعد وتوظيفه في حياة الشعوب لمسايرة التطورات المعرفية والتقنية المستمرة وتحقيق أهداف مجتمعية يعجز عن تحقيقها التعليم المباشر (التقليدي) وتتمثل أهم تلك المبررات في مبررات جغرافية، وسياسية، واجتماعية وثقافية، واقتصادية، ونفسية وتربوية وتقنية؛ ويمكن إجمال هذه المبررات فيما يلي (الفرا، 2003، ص21):

– إن تحقيق الأمن التعليمي المنطلق من أن التعليم هو الأمن القومي ينسجم مع إيجاد فرص التعلم والتعليم أمام الجميع عبر توظيف مؤسسات التعلم عن بعد المتنوعة في ظل العولمة ومتغيراتها المتنوعة الأطراف والأهداف. وإن التركيز على عولمة التعليم العالي والجامعي لا يتناقض أبداً مع ضرورة المحافظة على الهوية العربية الإسلامية فالتكنولوجيا المتقدمة لا توافر السعادة بدون قيم إيمانية تسهم في تأكيد الاعتماد على الذات على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول.

– إن الاهتمام الارتقاء بالتعليم ونوعياته في المراحل التعليمية المتنوعة، وارتفاع معدلات التدريب، وأنواعه، والتعليم المستمر ومجالاته يؤدي عادة إلى ارتفاع مستويات الأداء في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتربوية، والتعليمية، والصناعية، والتجارية، والتسويقية، والإدارية، والخدمية، وغيرها بما يعني الأخذ بمفهوم "الاختصاص متعدد الأوجه" وخاصة وأن عمر المعرفة أصبح قصيراً.

– ضرورة ربط المؤسسات المجتمعية بما فيها التعليم بمراحله المتنوعة بمؤسسات الإنتاج لمواجهة التغيرات التي اعترت أنماط العمل وقوى الإنتاج التي أنهت التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل العقلي والعمل الإداري، فالإنسان الفاعل هو الإنسان متعدد المهارات القابل للتعليم والتدريب والتأهيل باستمرار.

– انهيار الحدود الزمانية والمكانية والحدود القومية والسياسية والثقافية والحضارية أمام وسائل الاتصالات المتنوعة التي لا يحدها حدود ولا سدود مما ساعد على سرعة إحداث تغير اجتماعي أثر على القيم والمعايير والمؤسسات بصورة سريعة ومستمرة وهذا يتطلب ضرورة تغيير النمط التنظيمي التقليدي السائد اليوم في التعليم في الوطن العربي، وإكساب المتعلمين أساساً ثابتاً للتعليم مدى الحياة.

– سيادة الاقتناع بالحاجة الشديدة لبشر مؤهلين عقلياً ومهارياً ومعلوماتياً لإنشاء المبادرات واتخاذ القرارات في ضوء ما يتاح لهم من معارف أساسية كأهم مطلب لضمان توسيع الاختيارات أمام التنمية الشاملة، وهذا لا يأتي إلا من خلال المناهج الشاملة التي تتكامل فيها المعارف والتخصصات والأخذ بالتعليم المستمر، وخدمة المجتمع والتفاعل معه.

– الاهتمام بإيجاد فرص تعليمية لمن فاتهم فرص التعليم في كافة المراحل التعليمية وللكبار والصغار وللنساء وربات البيوت ولأهل المدن والقرى النائية وتثقيف أفراد المجتمع بما يراعي الفروق الفردية والتطورات التقنية، وكذلك كحل لمشكلات الاستيعاب في جامعات التعليم المباشر المعتادة(التقليدية).

– يستجيب إلى العديد من المبادئ الحديثة في التربية وعلم النفس مثل: توفر الدافعية للتعلم، والمرونة في بيئة التعلم، ومراعاة أساليب التعلم عند الأفراد، فيحقق ديمقراطية التعليم والتعلم الذاتي ويلبي رغبة المتعلمين في الاستزادة من العلم وإتقانه.

– يتيح التعليم عن بعد إدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر على الطالب النظامي وإنما تتيح الفرص للدراسات المسائية أو لبعض الوقت أو التعليم المتناوب Alternated Ed والدراسة من الخارج (نظام الانتساب الموجه) Guided Affiliation ، كما قد

تم إنشاء أقسام للتعلم عن بعد والتعليم المستمر ضمن إطار جامعات التعليم المباشر المعتادة (التقليدية) مما جعل تلك الجامعات تتبنى نظام التعليم المزدوج Dual Mode system وذلك باستخدامها لنظام التعليم وجهاً لوجه (التقليدي)، ونظام التعلم عن بعد في آن واحد.

المبحث الثاني

النظام القانوني للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد في الجمهورية اليمنية

لا شك أنه نتيجة لغياب سياسات تخطيط الموارد البشرية على مستوى الدولة، فقد نتج عن ذلك عدم تحقيق التكامل بين سياسات التعليم والاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية، برغم كثرة الجامعات وانتشارها في كافة أنحاء البلاد، ففي الجمهورية اليمنية يُلاحظ أن معظم كليات الجامعات هي استنساخ لكليات جامعة صنعاء وجامعة عدن وهذا تسبب في العديد من الإشكالات المرتبطة بإهدار الكثير من الأموال دون عائد كبير، وبالتالي تخريج الآلاف من الشباب في تخصصات لا تمثل احتياجاً حقيقياً لسوق العمل، وحرمان البلد من الخريجين في التخصصات المطلوبة لسوق العمل والقادرة على التفاعل مع التوجهات التنموية للبلاد (جمال، 2010، ص120)، ولا تقل أهمية عملية تخطيط وتطوير التدريب للموارد البشرية عن التأهيل العلمي حيث أن التدريب يهدف لتنمية وتطوير قدرات (معارف ومهارات) وأفكار وقيم واتجاهات وسلوكيات الأفراد العاملين لتمكينهم من تحقيق مزيج أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة، وتمثل معاهد ومراكز التدريب عاملاً مهماً في بناء وتطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية وخلق موائمة فاعلة بين تلك الموارد واحتياجات سوق العمل(الشعيبي، 2012، ص298)، ويلاحظ أن التدريب لم يحقق الأهداف التنموية المرجوة، والذي يُعول عليه في تطوير كفاءة الموارد البشرية.

ولذا لا بد من الاهتمام بالتأهيل العلمي للموارد البشرية، من خلال التشريعات والانظمة وغيرها، حيث تنوعت التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير المهارات، وفيما يلي استعراض لأهم ما ورد فيها مما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، ونظراً لبروز أنظمة تعليمية غير تقليدية كنظام التعليم المفتوح والتعلم عن بعد والتعليم الالكتروني، والتي أصبح لها دور في تنمية الموارد

البشرية من خلال التأهيل العلمي لعدد كبير من الذين التحقوا بهذا النوع من التعليم، وفيما يلي التشريعات العامة المنظمة للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية والتشريع الخاص بالتعليم المفتوح والتعلم عن بعد، وذلك على النحو الآتي:

1. التشريع الخاص بنظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجمهورية اليمنية:

مع ظهور وانتشار الانظمة التعليمية غير التقليدية كالتعليم المفتوح والتعلم عن بعد، حيث عملت على ايجاد إطار تشريعي لهذه الانظمة، رغم أنها بدأت في وقت مبكر من خلال تطور تلك الانظمة وانتشارها، فمن التعليم بالانتساب والتعليم بالمراسلة إلى التعليم المفتوح والتعليم عن بعد الذي يعتمد على التقنية الحديثة من خلال شبكة الانترنت والخدمات المرتبطة بها، وقد كان ذلك التنظيم القانوني من خلال قرار وزاري صدر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 14 مارس 2007م، حيث صدر القرار الوزاري رقم (170) لسنة 2007م، بشأن ضوابط التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، والذي نص في مادته الأولى على أن: " يسمى هذا النظام بـ (نظام الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد)" (المادة رقم 1 من ضوابط التعليم المفتوح).

2. شروط الحصول على الترخيص للعمل بنظام التعليم المفتوح:

نص القرار الوزاري على شروط الحصول على الترخيص بقوله: "على مؤسسات التعلم المفتوح العمل على:

1- الحصول على ترخيص خاص للعمل بنظام التعلم المفتوح من وزارة التعليم العالي شريطة أن تكون الجامعة قد مضى على تأسيسها خمس سنوات على الأقل.

2- توفر لوائح لتنظيم العملية التعليمية والإدارية على أن تتضمن رسالة وأهداف هذا النوع من التعليم.

3- توفر الجامعة الميزانية الكافية لضمان حسن سيرة العمل.

4- توفير موقع الكتروني لتسهيل عمليات الاتصال وتقديم الخدمات التعليمية للطلبة" (المادة رقم 2 من ضوابط التعليم المفتوح).

وهذه باعتبارها ضوابط عامة يمكن أن نقول عنها أنها تعتبر شروط للاعتماد المؤسسي للمؤسسات التي تقدم هذا النوع من التعليم.

3. البنية التنظيمية والأكاديمية والتقنية اللازمة للعمل بنظام التعليم المفتوح:

نص القرار الوزاري على ذلك بقوله: "إيجاد البنية التنظيمية: تقوم الجامعة بتوفير بنية تنظيمية وأكاديمية وإدارية على النحو الآتي:

1- مجلس أكاديمي ليكون مسئولاً عن تحديد أهداف نظام التعليم المفتوح والتعلم عن بُعد ورسم سياسته وسير العمل لهذا النظام وتوفير المتطلبات المالية.

2- مسؤولاً إدارياً و أكاديمياً يتولى الإشراف على هذا النمط من التعليم والتعلم.

3- مسؤولاً للمناهج والتقويم.

4- مسؤولاً للشئون المالية والإدارية.

5- مديراً لكل مركز تعليمي خارج المركز الرئيسي للجامعة.

6-أقسام أكاديمية لمتابعة سير العملية التعليمية بصورة جيدة في المكتب الرئيسي في الجامعة.

7- وحدات وظيفية وفنية تشمل:

أ. وحدة تأليف وتطوير المواد التعليمية.

ب. وحدة للحاسوب والاتصالات.

ج. وحدة للتصميم والإنتاج.

د. وحدة القبول والتسجيل.

هـ. وحدة لشئون الاختبارات والتقويم" (المادة رقم 3 من ضوابط التعليم المفتوح).

وفي المادة الرابعة نص على: " إيجاد البنية التعليمية: تلتزم الجامعة التي تقدم برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بالاتي:

أ. العمل على توفير مرجع رئيسي لكل مقرر معد بطريقة مناسبة للتعليم المفتوح.

ب. توفير تعليم / تدريس على شكل لقاءات تعليم مباشرة مع الهيئة التدريسية بما لا يقل عن 30% من مجموع ساعات التدريس لكل مقرر.

ج. توفير وسائط تعليمية مختلفة لكل مقرر _ مسموعة ومرئية _ مثل الأقراص الممغنطة (CDs) ترفق مع الكتاب المقرر.

د. استخدام نظام رقمي لإدارة نظام التعلم الإلكتروني (LMS) لتوصيل المواد التعليمية والبرامج والجداول والتعليمات والاتصالات مع الدارسين حيث يتواجدون" (المادة رقم 4 من ضوابط التعليم المفتوح).

وفي المادة الخامسة على: "إيجاد البنية التقنية: يجب على الجامعة توفير الاتي:

1- عدد مناسب من الحواسيب وربطها بشبكة المعلومات (الانترنت).

2- خادم إلكتروني ذو كفاءة وجودة عالية.

3- الربط الشبكي لتسهيل عملية التعليم والتعلم عن بعد" (المادة رقم 5 من ضوابط التعليم المفتوح).

ومن خلال ما سبق يتضح أن القرار حرص على توفير العوامل اللازمة لتنفيذ مثل هذا النوع من التعليم من خلال توفير المتطلبات العامة والتنظيمية والادارية وكذلك المتطلبات التعليمية والمتطلبات التقنية باعتبار هذا النوع من التعليم يعتمد على التقنية الحديثة بشكل كبير جداً.

والزم القرار الوزاري الجامعات التي تقدم هذا النوع من التعليم بتوفير المتطلبات الكافية والمناسبة له حيث نص على أنه: " على الجامعة توفير أماكن ومكاتب مناسبة بالمركز الرئيسي وهي:

- مكتب السكرتارية والأرشيف.
- مكتب لتسجيل الدارسين وحفظ ملفاتهم وسجلاتهم الأكاديمية.
- مكاتب المشرفين.
- مركز الحاسوب.
- إستديو التسجيل.
- مكتب للتصميم والطباعة" (المادة رقم 7 من ضوابط التعليم المفتوح).

4. طرق تقييم الدارسين في نظام التعليم المفتوح:

نظم القرار في المادة السادسة منه طرق تقييم الدارسين في هذا النوع من التعليم بقوله: " يتم تبني تقييم الأداء كالتدريبات والتكليفات بالإضافة إلى أسئلة التقييم الذاتي والأسئلة الموضوعية والأسئلة المقالية ذات الإجابات القصيرة، والامتحانات النهائية، ويشرف على هذا النوع وحدة الامتحانات المركزية لتوفير ضمانات سرية وعدالة الامتحانات وجودتها" (المادة رقم 6 من ضوابط التعليم المفتوح).

ومن خلال نص المادة السابقة يتضح أنها أخذت بمفهوم التقييم الحديث للمتعلم أو الدارس، وابتعدت عن الاساليب التقليدية التي تعتمد على الحفظ والاستظهار، والامتحانات النمطية.

5. الخدمات الواجب تقديمها للدارسين في نظام التعليم المفتوح:

حدد القرار الوزاري الخدمات الواجب توافرها للدارسين بنظام التعليم المفتوح، حيث وضح الخدمات الطلابية الأكاديمية والادارية التي يجب ان يجدها الدارس في هذا النظام، حتى ينتقل بالنظام إلى التعليم الفعال، وذلك على النحو التالي:

" الخدمات الطلابية: وتنقسم إلى:

1. خدمات أكاديمية: وتشمل الخدمات الأكاديمية عدداً من الأنشطة منها:

1- مادة التعلم الذاتي (الكتاب المقرر، CD وغير ذلك).

2- المراكز الدراسية التي ستستخدم للتعليم المباشر Face to Face

3- الوسائط التعليمية.

4- التقنيات والاختبارات.

2. الخدمات الإدارية : وتشمل الخدمات الإدارية عدداً من الأنشطة منها:

- تزويد الطلبة قبل التحاقهم بالجامعة بدليل التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد يشتمل على المعلومات الخاصة بسياسة القبول والإجراءات المتبعة في ذلك، وتوضيح البرامج والمقررات الدراسية لهم.

– الرد على استفسارات الطلبة واستلام الاستمارات وكذلك استيفاء رسوم التسجيل مكتبياً والكترونياً.

3– تحديد مواعيد اللقاءات العلمية.

4– إعلان النتائج بالطرق المختلفة وتقديم نسخة منها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

5– إصدار الوثائق الدالة على التخرج وفقاً للوائح المنظمة لهذا النمط من التعليم" (المادة رقم 8 من ضوابط التعليم المفتوح).

المبحث الثالث

ضمان الجودة والتطوير في نظام التعليم المفتوح

يحتل ضمان الجودة أهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي، وقد أولت مؤسسات التعليم العالي اهتماماً متزايداً لجودة التعليم كمطلب أساسي لرفع كفاءة مخرجاتها التعليمية، ويلاحظ أن ممارسات ضمان الجودة برزت بشكل أكبر في المؤسسات التقليدية، لكن هذا لا يعني عدم الاهتمام بهذا الأمر في مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، بل إن هذه المؤسسات حرصت بشكل واضح على تبني مفاهيم وسياسات وأنظمة الجودة لتؤكد جودة مخرجاتها.

وفي الجمهورية اليمنية أكد القرار الوزاري الخاص بضوابط التعليم المفتوح والتعليم عن بعد على ضمان الجودة والتطوير، حيث ورد فيه أنه النص على أنه يجب: "إيجاد ضمان الجودة والتطوير: تقوم الجامعة بإنشاء وحدة لضمان الجودة والتطوير الأكاديمي يكون من مهامها:

1– تطبيق معايير ضمان الجودة في المؤسسة.

2– التدقيق الدوري للبرامج التعليمية التي تقدمها المؤسسة.

3– التدريب المستمر للقائمين بالتدريس والإداريين والفنيين.

4-إعداد وثائق ضمانات الجودة (تقارير التقييم الذاتي لهيئة الاعتماد وضمانات الجودة كل عام دراسي)" (المادة رقم 9 من ضوابط التعليم المفتوح) [1].

ولا شك أن جودة التعليم العالي قد حظيت باهتمام كبير في معظم الدول لدرجة اعتبرها بعض المفكرين إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة وأطلقوا على هذا العصر عصر الجودة، وبالتالي فإن الجودة تحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات ومنها مؤسسات التعليم العالي، ذلك أن هذه المرتكزات من شانها أن تُشير إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أن يُعتمد عليها في مجال ضمان الجودة.

وتهدف عملية ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى تطبيق الأساليب المتقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر، وتسعى لتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات ومُخرجات مؤسسات التعليم العالي بهدف تحسين أدائها بشكل مستمر.

ونلاحظ أن الجامعات اليمنية قد عملت على ذلك، حيث أنشأت جامعة العلوم والتكنولوجيا وحدة للجودة في الجامعة عام 1999م لضمان التحسين المستمر لكافة مكونات النظام التعليمي، وفي عام 2002م تم إنشاء وحدات فرعية للجودة في كل كلية من كليات الجامعة، ف في عام 2004م، تم تشكيل مجلس أعلى للجودة في الجامعة برئاسة رئيس الجامعة وعضوية عمداء الكليات وعدد من المختصين، وفي عام 2009م تم تعيين منسق للجودة على مستوى كل قسم علمي في جميع الكليات، وفي العام نفسه تم إعادة تشكيل المجلس الأعلى للجودة، حيث أضيف إلى عضويته كلاً من نواب رئيس الجامعة وأحد مستشاريه.

خلال الفترة الماضية عملت إدارة ضمان الجودة والتطوير على إجراء تطوير مستمر لنموذج الجودة بصورة دورية لجميع الكليات ونموذج خاص بالتعليم المفتوح والتعلم عن بعد في الجامعة.

حيث قامت جامعة العلوم والتكنولوجيا ببناء نموذج للجودة خاص بها على أساس النموذج المنظومي، حيث تضمن كلاً من المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة، والتي تمثل المكونات الرئيسة للنظام التعليمي للجامعة، يحتوي كل مكون من مكونات النموذج على عدد من المجالات ولكل مجال مجموعة من المؤشرات.

[1] - القرار الوزاري رقم (170) لسنة 2007م بشأن الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

الخاتمة :

برزت في الأونة ألخيرة أنظمة تعليمية حديثة، غير تقليدية استفادة من تطور النظريات التربوية والوسائل التقنية، ووفرت فرص جديدة لطلب العلم عن طريق الجامعات والمعاهد المفتوحة أو الافتراضية التي تقدم تعليماً غير تقليدي لمن لا يستطيع الانتظام في طلب العلم في قاعات المؤسسة الأكاديمية بسبب ظروفه الاجتماعية أو الوظيفية أو السياسية.

من مميزات هذه الأنظمة قدرتها على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للأفراد لما تتمتع به من مرونة وحداثة وتوفير البدائل التعليمية من جهة وارتباطها بسوق العمل للعمالة المؤهلة والمدربة من جهة أخرى.

ويتجاوز التعليم عن بعد الكثير من العوائق التي تحد من إمكانيات الالتحاق بالتعليم مثل الانتظام، والتوقيت المحدد للدراسة، مكان الدراسة، ظروف العمل، والعمر، كما أن تعليم الأعداد الكبيرة باستمرار يحتاج إلى إمكانات مالية كبيرة أيضاً، ويتطلب مراجعة كثير من الأمور الداخلة في تشكيل المنظومة التعليمية بل والتغير في شكل العملية التعليمية ذاتها، والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم بما تتيحه وسائل الاتصال بقدرتها الهائلة، وهو ما يجعل الاستفادة منها في مجال التعليم في غاية الأهمية لمواجهة المشاكل والعقبات والتحديات.

وقد نظمت بعض الدول هذا النوع من التعليم في تشريعات ولوائح لوضع اطار قانوني لها وحرصاً على توفر معايير الاعتماد الأكاديمي لهذا النوع من البرامج، وجاء التنظيم القانوني لهذه البرامج بعد نشوئها في كثير من الأحيان.

النتائج والتوصيات:

– أدى التطور الحديث في النظريات التربوية والتقنيات الحديثة إلى إيجاد أنظمة تعليمية مناسبة لحل مشاكل المغتربين.

– بادرت الكثير من دول العالم المتقدم إلى استخدام نظام التعلم عن بعد وإنشاء جامعات مفتوحة استفادت من الأساليب الحديثة في التعلم، رغم افتقادها إلى قوانين وتشريعات كافية لتنظيم هذا النوع من التعليم.

– لم يحظى نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بالإهتمام التشريعي المناسب رغم صدور قرار وزارة التعليم العالي بشأن ضوابطه، إلا أنه يفتقد إلى قوانين تنظمه وتحدد أحكامه ومتطلباته وتؤكد على ضمان جودة التعليم فيه وجودة مخرجاته.

– نص القرار الوزاري على ضرورة أن يتوفر في نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجمهورية اليمنية نظام للجودة والتطوير، لضمان جودة المخرجات من هذا النوع من التعليم.

– أكدت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني على عدد من الموجهات الدستورية والقانونية المتعلقة بالتعليم العالي والاهتمام به لتأهيل الكوادر البشرية.

– تضمنت الموجهات الدستورية والقانونية وقرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعلقة بالتعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني لتنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء هيئة مستقلة للمؤسسات التعليمية، وتطوير دورها في تنمية الموارد البشرية.

– برزت أهمية الموارد البشرية بما تمتلكه من مهارات متجددة ومتطورة بتطور المخزون الفكري للإنسان وتراكم الخبرة التجريبية إضافة إلى التباين في القدرات البدنية والفكرية والعقلية بين فرد وأخر.

– الظروف التي تعيشها بعض الجاليات يفرض على الجهات المعنية الاستجابة والتفاعل مع احتياجاتها، مع ملاحظة أن انتشار الجاليات اليمنية في مختلف دول العالم أدى إلى تنوع احتياجاتها التعليمية.

– سعت عدد من الجامعات اليمنية إلى تقديم خدمة للمغتربين اليمنيين في الخارج، واقتصر على المغتربين في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، ولم يمتد إلى دول أخرى (باستثناء دولة سوريا والأردن ومصر وماليزيا وجيبوتي والصومال)، ولعل السبب في ذلك أن الحاجة بالنسبة للمغتربين في دول الخليج أشد من الدول الأخرى.

– ضرورة متابعة الجامعات في الالتزام بضوابط وزارة التعليم العالي اليمنية بشأن التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، واتخاذ ما يلزم لضمان جودة المخرجات من تلك الجامعات.

– ضرورة التنسيق مع الدول التي تعمل فيها الجامعات بهدف التصريح الرسمي لها، والاعتراف بشهادتها.

– العمل على تسهيل خدمة الإنترنت للمؤسسات التعليمية، وخاصة التي تعمل في الخارج بنظام التعلم عن بعد.

– توجيه القناة التعليمية لإشراك برامج التعليم المفتوح والتعلم عن بعد في الجامعة والإفادة من البرامج التي تقدمها.

– تشجيع الجامعات على تقديم برامج اللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ اليمني للجاليات اليمنية في الدول الأجنبية.

المراجع:

– أحمد حسين اللقاني، وفارعة محمد : مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل ، القاهرة : عالم الكتب 2001م.

– إسماعيل صالح الفرا: "التعليم المفتوح والتعلم عن بعد ضرورة عصرية ومجتمعية، دراسة لتجربة جامعة القدس من وجهة نظر الدارسين" بحث مقبول للنشر بمؤتمر التعليم الجامعي": نماذج وتطبيقات تربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك، اربد في الفترة 7–2003/10/9م.

– إسماعيل صالح الفرا: التعلم عن بعد والتعليم المفتوح الجذور والمفاهيم والمبررات، جامعة القدس المفتوحة – فلسطين.

– جمال درهم أحمد سعيد زيد: تقويم نظام إدارة الموارد البشرية لزيادة فعالية برامج التطوير الإداري في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة عبد المالك السعدي، طنجة المغرب، 2011/2010م.

– حسن حسيني جامع: التعلم الذاتي وتطبيقاته التربوية، الكويت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، دار التأليف والترجمة، 1986م.

– سعد مرسي أحمد: تطور الفكر التربوي، (ط5) القاهرة: عالم الكتب 1981م.

– شبل بدارن وجمال الدهشان: التجديد في التعليم الجامعي ، القاهرة: دار قباء،2000م.

– د. طارق عبد الرؤوف عامر: التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن.

– عبد العظيم عبد السلام الفرجاني : تكنولوجيا تطوير التعليم ، القاهرة : دار المعارف 1993م.

– عبدالوهاب عبدالله المعمري: مساهمة التعليم المفتوح والتعلم عن بعد في التنمية البشرية للمغتربين، بحث مقدم لمؤتمر التعليم المفتوح ومساهمته في التنمية البشرية، جامعة بني سويف، 2013م.

– على عبد الجبار كشيح: مساهمة التعلم عن بعد في التنمية البشرية تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد، عمان – الأردن – نوفمبر 2005ممحمد نبيل نوفل: " رؤى المستقبل" : المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين المنظور العالمي ، والمنظور العربي في المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " نحو رؤى مستقبلية للتربية ... عدد خاص المجلد السابع العدد الأول 1997م.

– محمد الصغير الشعيبي: تقييم جودة الخدمات التدريبية المقدمة في معاهد ومراكز التدريب الخاصة بمدينة صنعاء من وجهة نظر المتدربين، بحث منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية، كليتي العلوم الإدارية والعلوم الإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء اليمن، المجلد (17) العدد (34) يناير – يونيو 2012م.

– محمد مرعي: أدارة رأس المال الفكري في المؤسسات وكيفية تقييمه– ابن خلدون، الانترنت، www.groups.google.com .

– محمد نبيل نوفل : " رؤى المستقبل" : المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين المنظور العالمي ، والمنظور العربي في المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " نحو رؤى مستقبلية للتربية ... عدد خاص المجلد السابع العدد الأول 1997م، صـ43،40.

– نور الدين الربيعي : " الاتصالات الحديثة وأثرها على التعليم عن بعد، العراق : اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الأمانة العامة. بغداد 2002م.

– ـ : التعلم عن بعد والتعليم الجامعي المفتوح فلسطين : جامعة القدس المفتوحة 1997م.

– ـ: تعلم كيف تتعلم، إصدار جامعة القدس المفتوحة.

– المبادرة الخليجية في 3 ابريل 2011م.

– وثيقة مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، 2014/2013م.

التشريعات القانونية:

- القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية منشور في الجريدة الرسمية العدد (10) لسنة 1995م، وعدلت المادة رقم (5) بموجب القانون رقم (30) لسنة 1997م والمنشور في العدد (7/ج2) لسنة 1997م.

- القانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التعليم العالي منشور في الجريدة الرسمية العدد (16ج1) لسنة 2010م.

- القرار الوزاري رقم (170) لسنة 2007م بشأن الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد.